

الأشقر: التشكيك في
القضاء تنصل وهروب
مسبق من الانتخابات

الخميس

6 ذو الحجة 1437 هـ - 8 سبتمبر/أيلول 2016 م

السنة الثامنة - العدد (196)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /
الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

خلال حفل تخريج دورة ضباط الداخلية

د. بحر: شرعيتنا مستمدة من بنادقنا وليس من أمريكا والاحتلال الصهيوني



قال الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني: "إن الرئيس عباس يريد لقوائم فتح في انتخابات الهيئات المحلية أن تنجح بالقوة والتخويف والإرهاب أو يلجأ لخيار إلغاء الانتخابات المحلية المقرر عقدها في الثامن من شهر أكتوبر القادم في الضفة والقطاع". جاءت تصريحات بحر في كلمة له ألقاها خلال حفل نظمه يوم أمس المديرية العامة للتدريب بوزارة الداخلية لتخريج عدد من الدورات العسكرية بقطاع غزة بحضور مدير عام قوى الأمن الفلسطيني اللواء توفيق أبو نعيم، ولغيف من كبار الضباط والعسكريين والمسؤولين الأمنيين.

04 <<<

التشريعي عقد جلستين و (7) جلسات استماع لمسؤولين حكوميين

05 <<<

نواب: ملاحقة الاحتلال وأجهزة السلطة لمرشحي
الضفة تهديد أمني مزدوج ومرفوض

07 <<<

النائب أبو راس والغول يستقبلان وفداً من حركة الأحرار الفلسطينية

استقبل النائبان مروان أبو راس، ومحمد فرج الغول وفداً من حركة الأحرار الفلسطينية ترأسه الأمين العام للحركة خالد أبو هلال، وضم عدد من قيادة الحركة في قطاع غزة، وناقش الجانبان قضايا عديدة تهم المواطن الغزي بالإضافة للحصار الذي يفرضه الاحتلال وأعوانه على القطاع منذ سنوات.

03 <<<

يتقدم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي ود. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي
ونواب المجلس كافة بأحر التهاني والتبريكات من عموم شعبنا الفلسطيني بمناسبة

حلول عيد الأضحى المبارك

سائلين المولى عز وجل ان يعيده علينا وقد تحررت بلادنا ومقدساتنا من دنس الاحتلال
تقبل الله طاعتكم
وكل عام وأنتم بخير

تهنئة



التشريعي: منع النواب أداء فريضة الحج جريمة قانونية وأخلاقية

05 <<<

دعا الامة العربية لدعم صمود أهل القدس د. بحر يثمن مواقف تركيا تجاه شعبنا



وزارته تقوم بتوزيع المساعدات على مستحقيها بكل شفافية ونزاهة ووفقا لحاجة المستفيدين، منوهاً لاعتماد الوزارة طرق توزيع تضمن كرامة المحتاجين والمستفيدين، مؤكداً أن طواقم العاملين بالوزارة وكل مقدرات وامكانيات الوزارة يتم تسخيرها لخدمة الفئات الأكثر حاجة من أجل دعم صمود شعبنا وأهلنا في قطاع غزة وخاصة الفئات الفقيرة والمهمشة والمحتاجة، داعياً أحرار العالم للاستمرار بتقديم العون والدعم لشعبنا.

لترسم أروع معاني الصمود والبطولة والتحدي والتضامن الأخوي بين الشعبين. وقال: "وقفت تركيا مع أبناء الشهداء وأصحاب البيوت المهدمة، ومع عشرات الآلاف من الشهداء وذويهم، وانحازت للحق الفلسطيني وترجمة مواقفها بشكل علني وصريح من الناحية المادية والاقتصادية والسياسية، ولهذا نحن دوماً نقول شكراً لتركيا". بدوره أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية د. يوسف إبراهيم أن

غزة، بالإضافة لممثلين عن القطاعات الاجتماعية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية وكوكبة من المستفيدين من المشروع. وعبر بحر عن اعتزازه بتركيا الشقيقة التي وقفت مع شعبنا الفلسطيني والتي قدمت عشر شهداء في سفينة مرمرة من أجل فك الحصار عن فلسطين، مشيراً لأن الدماء الزكية للشهداء الأتراك الأبطال قد اختلطت بدماء أبناء شعبنا الفلسطيني ومياه البحر المتوسط على شواطئ فلسطين

بالوقوف مع أبناء شعبنا وقضيته، والعمل على دعم صمود أهلنا في القدس على وجه الخصوص. جاءت تصريحات بحر لدى مشاركته في حفل تنفيذ مشروع كسوة وفرحة العيد الذي نظمته وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة وجمعية الشابات المسلمات، والذي يأتي ضمن توزيع المساعدات التركية لقافلة "ليدي ليلي"، وذلك بحضور وكيل وزارة الشباب والرياضة وممثل الهلال الأحمر التركي في قطاع

يثمن الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني المواقف السياسية والإنسانية للجمهورية التركية الشقيقة الداعمة لشعبنا وقضيته العادلة، مشيداً بالعلاقة العريقة بين الشعبين الفلسطيني والتركي، داعياً الدول العربية والإسلامية للاقتداء بتركيا في دعم صمود شعبنا الفلسطيني، ومشدداً على ضرورة قيام منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية بمهامهما الإنسانية والسياسية

اللجنة القانونية تعقد ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون الصلح الجزائي

مشروع القانون تمهيداً لإقراره بالقراءة الثانية.

وتضمن مشروع القانون الأحكام الخاصة بالتصالح بين المتهم والنيابة العامة في كل الجرائم التي لا تزيد مدة الحبس فيها عن سنة ميلادية واستثنى من تلك الجرائم السرقة والزنا والجرائم الماسة بأمن الدولة، كما أعطى القانون لمأمور الضبط القضائي المختص بعرض التصالح على المتهم أو وكيله في المخالفات ومنح النيابة العامة التصالح في الجرح.

وتضمن مشروع القانون الأحكام الخاصة بالصلح بين الجاني والمجني عليه على ألا يؤثر هذا الصلح في الحقوق المدنية للمجني عليه، كما نظم مشروع القانون آلية تحديد الدية وذلك وفقاً لجدول الديات الصادر سابقاً عن المجلس الأعلى للقضاء الشرعي.



منهما وكذلك الإجراءات المصاحبة لكل منهما، فيما أبدى عدد من الحضور ملاحظاتهم على بنود

بعض الجرح والمخالفات الخفيفة. وناقشت الورشة محددات الصلح الجزائي والتصالح ونطاق عمل كل

أن يساهم في التخفيف من ظاهرة اكتظاظ السجون، وكذلك يخفف من النزاعات المجتمعية الناشئة عن

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون الصلح الجزائي بحضور رئيس اللجنة النائب محمد فرج الغول وعدد من النواب أعضاء اللجنة، وبمشاركة ممثلين عن القضاء النظامي والشرعي، ومندوبي الشرطة الفلسطينية، والنيابة العامة ونقابة المحامين، بالإضافة للقيف من مسؤولي مؤسسات المجتمع المدني.

بدوره بين النائب الغول أهمية مشروع القانون بأنه يهدف إلى تطوير منظومة العدالة الجنائية والمحافظة على البناء المجتمعي من خلال حل النزاعات بالصلح والتصالح دون الخوض في الإجراءات القضائية المعقدة التي تثير أحياناً مزيداً من النزاعات بين أسرتي الجاني والمجني عليه.

وأكد أن مشروع القانون من شأنه



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

في العيد.. نسمات ونفحات

نعيش هذه الأيام نفحات العشر الأوائل من شهر ذي الحجة الأغر، تلك الأيام المباركة التي تعظم فيها الأجور والأعمال عند الله تعالى، لتتوج بوقفة عرفات التي تشكل ركن الحج الأكبر، ويستقبل المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها من بعدها عيد الأضحى المبارك الذي تراق فيه دماء الأضاحي، دلالة على عظم قيمة التضحية والفداء في الإسلام.

في وقفة عرفة هذا المؤتمر الكوني الواسع يجتمع المسلمون من كل أصقاع الأرض على اختلاف لغاتهم وألوانهم على صعيد عرفات في وقت واحد ومكان واحد دون جدال أو نزاع، فلا فرق بين غني وفقير، ووزير وخفير، وعالم وجاهل، وأبيض وأسود، وقوي وضعيف، ففي ذلك أعظم دلالة على قيم ومشاعر الأخوة والمحبة ووجوب ترك النعرات الجاهلية، وأشد دلالة على مبدأ الوحدة التي جمعت هذا العدد الهائل بكل نظام وترتيب، ما يحدونا إلى استخلاص العبر فلسطينيا وعربيا وإسلاميا، كي نلم الشمل وننبذ الخلافات ونتوحد على طريق الإيمان وسبيل الجهاد والمقاومة وحماية الأوطان.

إن عيد الأضحى المبارك مظهر من مظاهر الدين، وشعيرة من شعائره المعظمة التي تنطوي على حكم عظيمة ومعان جلية لا تعرفها الأمم الأخرى في شتى أعيادها، فقد شرعت الأعياد في الإسلام لحكم سامية ومقاصد عالية، تبدأ بالفرح وتقوية الروابط الاجتماعية، مروراً بتجديد قيمة التواصل بالحق والتواصي بالمرحمة، ولا تنتهي بتطبيق السنن والآداب التي أوصى بها رسول الله في الاحتفال بالأعياد والمناسبات.

إن الحقيقة الأهم أن الأعياد في الإسلام لم تُشرع من أجل مجرد الفرح، وإنما شرعت لكي تستكمل حلقة البر والتكافل في المجتمع الإسلامي، فإذا كان البر والتكافل في الأيام العادية عادة فردية، ففي أيام الأعياد يصبح البر والتكافل قضية اجتماعية بامتياز، فهو يوم الأطفال الذي يفيض عليهم بالفرح والمرح، ويوم الفقراء الذي يلقيهم باليسر والسعة، ويوم أهالي الشهداء والجرحى والمكالمين الذين يتم التواصل معهم والتخفيف من مصابهم، ويوم الأرحام التي يجمعها على البر والتواصل، ويوم المسلمين الذين يجمعهم على التسامح والإخاء والمحبة، ويوم النفوس الكريمة التي تتناسى أضعافها وأحقادها، فتجتمع بعد افتراق، وتتصافى بعد كدر، ما يبعث على تجديد الروابط الاجتماعية على أقوى ما تكون من الحب والوفاء والإخاء. ولئن كان من حق المسلمين أن يتبادلوا الفرح والتهانى في العيد، فإن حقوق إخواننا الفقراء والضعفاء والمحتاجين يجب ألا تغيب عن أذهاننا في العيد، فالمجتمع الحقيقي هو الذي تسمو فيه مبادئ التكافل والتعاون والتراحم، ويشعر فيه المسلم بالآلام ومعاناة أخيه المسلم، ويعمد إلى إزالتها أو التخفيف منها بكل ما يستطيع على أقل تقدير.

أيها المسلم: تذكر في صبيحة العيد، وأنت تأنس بأولادك وعائلتك وأحبائك، وعندما تضع بين يديك الطعام والشراب، تذكر الفقراء الذين لا يملكون شيئاً، وتذكر اليتامى الذين لا يجدون حنان الأب، والأرامل اللواتي فقدن ابتسامة الزوج، والآباء والأمهات الذين حرموا أولادهم، والعائلات الكثيرة التي شردتها يد الحروب والعدوان، ومزقتها كل ممزق، فإذا هم بالعيد غارقون في الدموع والأحزان، وفاقدون لطعم الراحة والاستقرار.

واستحضر أخي المسلم المعاني الإيمانية التي حثك عليها الله ورسوله، فأنت حين تضمد جراح المكالمين، وتسعى لسد حاجتهم، فإنما تنفذ أمر الله ورسوله فيهم، وتسد حاجتك أنت، وتضمد جراحك أنت، فالمسلمين كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، وما أروع أن يتجسد هذا المعنى في أيام العيد وأن نعيشه واقعا حيا بكل معنى الكلمة. وختاماً.. فإن شعبنا الفلسطيني الذي هدته المحن والخطوب، وأرهقته الآلام والأزمات، لأجدر بأن يكون في مقدمة الشعوب التي تستقبل العيد بالفرح والسرور على قاعدة الوسطية والاعتدال، فنحن قادرون بإذن الله على قلب الأمل إلى أمل، وتغيير الحزن إلى فرح، ومغادرة مشاعر العجز والسلبية إلى حيث المشاعر الإيجابية البناءة التي تسهم في تغيير الحال وصلاح الوطن والمجتمع، ولن يطول ذلك الوقت الذي تطوى فيه صفحة المعاناة والأحزان إلى الأبد عندما ينتصر الحق الفلسطيني على الباطل الصهيوني، وترتفع رايات الحق على مآذن وقباب القدس والمسجد الأقصى بإذن الله.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

وكل عام وأنتم بخير وتقبل الله منا ومنكم صالح الأعمال

التشريعي:

انتهاكات سلطة رام الله للقانون خطوة على طريق إفشال العملية الانتخابية

محاولات السلطة وأجهزتها الأمنية الرامية لإفساد العملية الديمقراطية والتأثير على نتائج الانتخابات بما يحقق مصالحها الخاصة والفئوية. ودعا لجنة الانتخابات المركزية لإبداء موقف واضح وحاسم من هذه التهديدات والتجاوزات التي تهدد العملية الانتخابية، مؤكداً على ضرورة قيام اللجنة بتنفيذ القوانين واللوائح التنفيذية بحق هذه المخالفات والتجاوزات والتحلي بكامل المصداقية والشفافية والنزاهة في التعاطي مع العملية الديمقراطية.

حركة فتح والسلطة تنطلقان من دوافع الخوف من نتائج الانتخابات المحلية. وحذر من استمرار سلطة رام الله في هذه التجاوزات التي تمارسها الأجهزة الأمنية التابعة لها، مؤكداً أن إجراء الانتخابات يصبح موضع تساؤل ما لم يتم وضع حد لهذه التجاوزات والتهديدات التي تمارس بحق المرشحين وبعض القوائم. وشدد بحر على ضرورة وقوف الكل الوطني الفلسطيني، قوى وفصائل وشخصيات وطنية ومنظمات مجتمع مدني وشرائع شعبية، في وجه

أدان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، انتهاكات السلطة وأجهزتها الأمنية بحق بعض مرشحي القوائم الانتخابية في الضفة الغربية. وأكد بحر في بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي للمجلس التشريعي مؤخراً أن انتهاكات سلطة رام الله للقانون خطوة على طريق إفشال العملية الانتخابية، مبيناً أن هذه الانتهاكات والتهديدات والضغوطات على المرشحين تعبر عن إفلاس سياسي ووطني كبير وعدم إيمان بمبادئ الشراكة الوطنية، مشيراً لأن

ناقشا قضايا عديدة تهم المواطنين

النائبان أبو راس والغول يستقبلان وفداً من حركة الأحرار الفلسطينية



متفقين على التواصل مع جهات الاختصاص لوضع الحلول المناسبة لتلك المشاكل وبأقصى سرعة ممكنة. وفي نهاية اللقاء قدم وفد الأحرار الشكر لنواب المجلس التشريعي لما يبذلونه من جهود مستمرة بهدف خدمة أبناء شعبنا الفلسطيني وقضيتنا العادلة والتخفيف من معاناة المواطنين اليومية الناجمة عن الحصار.

المجتمعية التي تخدم أبناء شعبنا وقضيتنا الفلسطينية، مشددتين على أهمية نشر بذور الإيمان بقضيتنا العادلة وتوعية أبناء شعبنا من خلال الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها حركة الأحرار. من ناحيته تطرق أبو هلال أثناء اللقاء للعديد من المشاكل والهموم اليومية التي يعانيها المواطنون، وتبادل الطرفان أفكاراً من شأنها التخفيف من حدة الأزمات الراهنة،

استقبل النائبان مروان أبو راس، ومحمد فرج الغول وفداً من حركة الأحرار الفلسطينية ترأسه الأمين العام للحركة خالد أبو هلال، وضم عدد من قيادة الحركة في قطاع غزة، وناقش الجانبان قضايا عديدة تهم المواطن الغزي بالإضافة للحصار الذي يفرضه الاحتلال وأعوانه على القطاع منذ سنوات. بدورهما ثمن النائبان جهود حركة الأحرار وقيامها بالعديد من الأنشطة

خلال حفل تخريج دورة ضباط بوزارة الداخلية

د. بحر: الرئيس عباس يريد الفوز بالقوة والتخويف والإرهاب أو يلغي الانتخابات المحلية

قال الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني: "إن الرئيس عباس يريد لقوائم فتح أن تنجح بالقوة والتخويف والإرهاب أو يلجأ لخيار إلغاء الانتخابات المحلية المقرر عقدها في الثامن من شهر أكتوبر القادم في الضفة والقطاع". جاءت تصريحات بحر في كلمة له ألقاها خلال حفل نظّمته يوم أمس المديرية العامة للتدريب بوزارة الداخلية لتخريج عدد من الدورات العسكرية بقطاع غزة بحضور مدير عام قوى الأمن الفلسطيني اللواء توفيق أبو نعيم، ولفيف من كبار الضباط والعسكريين والمسؤولين الأمنيين.



وحذر قادة الاحتلال من مغبة ارتكاب أي حماقة ضد غزة وأهلها، محذراً الاحتلال أيضاً من استمرار التهديد عبر وسائل الإعلام بشنّ حرب على قطاع غزة، مؤكداً أن رجال ومنتسبي وزارة الداخلية جاهزين للدفاع عن شعبنا وحمايته والوقوف بجانبه وحفظ الجبهة الداخلية متماسكة وقوية في وجه أي عدوان، ومنمداً بكل محاولات أجهزة الأمن في الضفة الرامية للعبث بأمن القطاع الصامد ونشر الفوضى وإعادة الفلتان الأمني وتهديد الجبهة الداخلية، مستدركاً بالقول: "نحن أقوياء بفضل الله تعالى ولا يمكن لجبهتنا أن تنكسر وسنحمي الوطن ونحافظ على المنجزات بكل قوة".

الداخلي اللواء توفيق أبو نعيم: "أن وزارة الداخلية تعمل باستمرار على تدريب وتخريج الضباط والجنود أصحاب العقيدة الأمنية السليمة الذين يعملون من أجل الدفع عن فلسطين، ونحن مستمرون بذلك حتى نوجد جيلاً فلسطينياً وطنياً لا يعترف بالاحتلال ولا بشرعيته على أرضنا المقدسة، ولا يخاطب الاحتلال إلا عبر فوهات البنادق". وناشد أحرار العالم للعمل على مساندة قضية شعبنا والوقوف بجانبه حتى يسترد حقوقه وينال حريته ويحرر أرضه، مبيّناً أن أبناء شعبنا وضباط وزارة الداخلية لن يدخروا جهداً في الدفاع عن شعبنا وأرضه ومقدساته.

الأمنية في قطاع غزة في حفظ أمن المواطن والمحافظة على المنجزات والمكتسبات الوطنية وقال: "تلك الأجهزة تستمد شرعيتها من دفاعها عن فلسطين وحماية حدودها ومواطنيها". ولفت لأن العقيدة الأمنية للأجهزة في قطاع غزة تتمثل بالدفاع عن الوطن وحماية المواطن وتأمين الحدود وحمايتها من كل المعتدين، ومضى يقول: "رغم الحصار والمؤامرات سنظل نحمي الشرعية، ونحافظ على حقوقنا وثوابتنا حتى تحرير أرضنا، وهي الشرعية المستمدة من بنادقنا وليس من أمريكا أو الاحتلال". بدوره قال مدير عام قوى الأمن

متخوفون من النتائج ولا يرغبون لغيرهم بالفوز أو الدخول لأي بلدية وخاصة في الضفة الغربية المحتلة". وأكد أن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية لا تعمل على حماية المنجزات الوطنية ولا ترغب بحماية الوطن ولا المواطن ولا تدافع عن شعبنا ولا تعمل على توفير الحماية لأهلنا في القدس، وتابع: "كان يجب على الأجهزة الأمنية أن تحافظ على وحدة شعبنا الفلسطيني، بدلاً من ملاحقة المقاومين وحماية حدود وأمن الاحتلال الإسرائيلي، عليها أن توفر الأجواء المثالية لإجراءات الانتخابات لا أن تفسد تلك الأجواء وتعكر صفوها". وثمن دور وزارة الداخلية وأجهزتها

وشدد على ضرورة أن تنجح الانتخابات المحلية في كل محافظات الوطن، معرباً عن أمله أن تشكل تلك الانتخابات قاعدة للانطلاق نحو الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني في الداخل والشّتات حتى يتمكن من الخروج من مأزق الانقسام وتوحيد الشعب الفلسطيني. وأضاف قائلاً: "وقعت القوى والفصائل الفلسطينية ميثاق شرف للانتخابات المحلية، لكن أجهزة أمن السلطة تهدد وتلاحق وتعتقل القوائم التي تدعمها حركة حماس في الضفة الغربية الأمر الذي ينذر برغبة بعض الشخصيات المتنفذة بالضفة إفشال الانتخابات واللجوء إلى الغائها بالكلية لأنهم

التشريعي: منع سفارة فلسطين في القاهرة للنواب أداء الحج جريمة قانونية وأخلاقية

بعد تفتيز جوازات سفرهم الدبلوماسية خلافاً لأحكام القانون الأساسي وأحكام النظام الداخلي للمجلس وأحكام حقوق وواجبات النواب الذي منح الحصانة البرلمانية للنائب ونص على تمتعه بجملة من التسهيلات في التحرك والتنقل والسفر.

وعبر عن إدانة المجلس التشريعي ونوابه لممارسات السفارة معتبراً الدور الذي قامت به إنما هو سلوك غير وطني ولا قانوني، ومن شأنه تعزير الانقسام وضرب وحدة الشعب الفلسطيني، محملاً السفارة الفلسطينية في القاهرة والسلطة في رام الله المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة النكراء.

وفي الختام أكد المؤتمر على اعتبار هذا السلوك اللا وطني جريمة قانونية وأخلاقية ترتكبها السفارة بحق نواب الشعب الفلسطيني.

وحمل المسؤولية الكاملة للسفارة الفلسطينية في القاهرة والحكومة في رام الله على هذا التصرف المشين، مؤكداً على ضرورة المسائلة القانونية لكل من مارس دوراً في هذه الجريمة اللاأخلاقية بحق نواب الشعب.



عقدت رئاسة المجلس التشريعي مؤتمراً صحفياً بمقر المجلس نددت فيه بدور سفارة فلسطين في القاهرة وإجراءاتها التي أدت لمنع بعض نواب المجلس التشريعي من السفر للديار الحجازية لأداء فريضة الحج لهذا العام، وحملت رئاسة المجلس التشريعي المسؤولية الكاملة للسفارة الفلسطينية في القاهرة والحكومة في رام الله عن هذا التصرف المشين الذي اعتبرته مخالفة قانونية وأخلاقية مطالبة بمحاكمة من يقف خلف هذا التصرف المشبوه.

وقال د. أحمد بحر أثناء المؤتمر: "في ظل ظروف التوافق الوطني وإجراء انتخابات للمجالس المحلية في محافظات الوطن كافة، وفي ظل تطلعات أبناء شعبنا الفلسطيني لتعزيز الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني وإلى الأبد بإذن الله، وفي ظل التوافق في تسيير قوافل الحج لأداء مناسك الحج لهذا العام، فوجئ المجلس التشريعي بقيام سفارة فلسطين بالقاهرة ولأول مرة منذ إنشاء المجلس التشريعي بمنع عدد من نواب المجلس من أداء فريضة الحج وذلك

التشريعي عقد جلستين و (7) جلسات استماع لمسؤولين حكوميين واستقبل (50) شكوى خلال شهر أغسطس

الإعلامية لـ 10 اجتماعات ولقاء وجلسة استماع للجان المجلس، وأصدرت 35 خبر صحفي، وتم التنسيق والترتيب لإجراء العديد من المقابلات والحوارات واللقاءات الصحفية والتلفزيونية والإذاعية مع د. أحمد بحر والنواب.

ونسقت دائرة البروتوكول والعلاقات العامة بالإدارة لتنظيم سلسلة من الفعاليات والأنشطة الخاصة بالرئاسة على مستوى محافظات قطاع غزة شملت زيارة بيوت شهداء وأسرى محررين.

الشؤون القانونية والبحوث
أصدرت الإدارة 10 دراسات قانونية وتقارير وأوراق عمل، وأعدت 9 مذكرات قانونية، وعقدت 9 اجتماعات وورش عمل، وأنجزت التعديلات على مشروع قانون الصلح الجزائي المقرر بالقراءة الأولى بناءً على ملاحظات ورشة العمل المنعقدة في 24 أغسطس 2016

من المجلس المركزي لأولياء الأمور، كما وعقدت لجنة الداخلية والامن والحكم والمحلي جلسة استماع لمدير عام قوى الامن الداخلي ومدير عام الشرطة حول جهاز مكافحة المخدرات، وجلسة استماع لجمعية السلام للمعاقين.

وعقدت اللجنة القانونية جلسة استماع للنائب العام، كما وعقدت اللجنة الاقتصادية جلستي استماع لكل من وكيل وزارة النقل والمواصلات ولرئيس سلطة الأراضي.

هذا ونظمت لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان زيارة ميدانية لمعبر كرم ابوسالم للاطلاع على الية العمل في المعبر ورصد المعوقات التي تعترضه ومحاولة العمل على حلها.

الإعلام والعلاقات العامة
قامت الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة والبروتوكول بتنظيم مجموعة من الأنشطة والفعاليات الإعلامية والعلاقات العامة، حيث أصدرت الدائرة الإعلامية الأعداد 194-195 من صحيفة البرلمان، وقامت بالتغطية

وبورشة عمل حول آثار السياسات الضريبية في قطاع غزة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، كما وشارك بعدد من اللقاءات الإعلامية مع بعض الفضائيات ووسائل الاعلام المختلفة.

الأمانة العامة المساعدة
عقدت الأمانة العامة المساعدة اجتماعاً مع لجنة الجودة لبحث سبل تطوير عمل المجلس، واجتماعاً دورياً لها رقم 17، وشاركت بورشة عمل حول خطة الترويج لعمل المجلس، وأعدت التقرير الشهري لإدارات المجلس عن شهر أغسطس.

اجتماعات اللجان
عقدت اللجنة القانونية ولجنة الموازنة العامة واللجنة الاقتصادية اجتماعاً لمناقشة مشروع تعديل قانون حماية المستهلك، وعقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعاً مع نقابة السائقين، كما وعقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية اجتماعاً دورياً لها لمناقشة عدد من القضايا الهامة.

جلسات الاستماع والزيارات الميدانية
عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية ثلاث جلسات استماع لكل

مكافحتها، وجلسة في الذكرى الـ 27 لإحراق المسجد الأقصى، وكانت هناك وقفة تضامنية لرئاسة ونواب المجلس التشريعي أمام مقر الصليب الأحمر بغزة تضامناً مع الأسير النائب أحمد سعادات والأسرى المضربين عن الطعام، واستقبلت وفد من أبناء الأسرى في سجون الاحتلال بحضور اللواء توفيق أبو نعيم وجمعية واعد للأسرى والمحررين، وشاركت رئاسة المجلس التشريعي في حفل لوزارة الشباب والرياضة بعنوان مسابقات أفضل مراكز وجمعيات ومبادرات شبابية لعام 2015م، ونظمت زيارة لمنزل القائد الشهيد إسماعيل أبو شنب في الذكرى الـ 13 لاستشهاده

الأمانة العامة
وذكر المكتب، أن الأمانة العامة عقدت اجتماع للجنة الإدارية العليا للمجلس، وشارك الأمين العام بإعداد تقرير لجنتي الداخلية والأمن والحكم المحلي والقانونية بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية في قطاع غزة، وشارك في إعداد قانون الصلح الجزائي، كما وشارك الأمين العام بورشة عمل حول قانون الصلح الجزائي،

أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني تقريره الإداري لشهر أغسطس الماضي، وتضمن التقرير أبرز أنشطة رئاسة المجلس واللجان والدوائر المختلفة خلال الشهر.

وقال المكتب الإعلامي للتشريعي، إن المجلس التشريعي عقد خلال شهر أغسطس 2016م، والذي استمرت فيه الدورة غير العادية الرابعة اجتماعين بواقع (2) يومي عمل، وتم إقرار تقرير لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي حول المخدرات والمؤثرات العقلية في قطاع غزة، وإقرار تقرير لجنة القدس والأقصى في الذكرى السابعة والأربعين لإحراق المسجد الأقصى المبارك.

وأشار إلى أن لجان المجلس عقدت ثلاثة اجتماعات و7 جلسات استماع لمسؤولين حكوميين وأقرت تقريرين واستقبلت 50 شكوى ووجهت 32 مراسلة لجهات حكومية لمتابعة قضايا ومشاكل وهموم تخص المواطنين.

رئاسة التشريعي
عقد المجلس جلسة برلمانية خاصة حول واقع ترويج المخدرات وسبل

النائب أبو راس يطالب بالإفراج عن المختطفين الأربعة

والمسلمين الأمر الذي أدى لتغول دولة الاحتلال وجيشها على الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده. مضيفاً بالقول: "يتبجح ليبرمان بقوة جيشه الذي يظن أنه لا يقهر، بينما الحقيقة أن هذه القوة قد ترعرت نتيجة خذلان الأمة لقضيتها الأولى وهي فلسطين، وكنيجة طبيعية للسلوك الخياني الذي تمارسه السلطة في رام الله وفي مقدمة ذلك سياسة التنسيق الأمني والتعاون مع الاحتلال". وأكد أبو راس أن من يصمت عن حصار غزة ويخطف أبنائها ويسكت عن انتهاك حرمة الأقصى إنما هو خائن متآمر على الشعب والوطن والقضية، معتبراً أن اختطاف الشبان الأربعة عاراً على مصر ورجالها وقيادتها، مشيراً لأن من يدخل مصر يجب أن يتمتع بالأمن والأمان على أهله ونفسه وماله، مؤكداً أن الهدف من اختطاف الشبان الأربعة هو الوصول بغزة ورجالها لحالة من اليأس، والتيقن من عدم مناصرة العرب لنا والتخاذل عن نصرتنا.



ولفت أبو راس الأنظار للتصعيد الإسرائيلي الأخير على القطاع منوهاً لأنه يأتي في ظل غفلة من العرب

وأعوانه لا يريدون لغزة أن تبقى على قيد الحياة، لذلك فهم يمنعون عنها أبسط متطلبات العيش.

بحصار غزة الذي يفرضه الاحتلال بالتعاون مع جهات عربية وإقليمية مشبوهة، مشدداً على أن الاحتلال

طالب النائب في المجلس التشريعي مروان أبو راس الكل الفلسطيني والمنظمات الدولية والحقوقية بالعمل للإفراج عن المختطفين الأربعة، داعياً لكسر الحصار عن قطاع غزة ورفعته بالكلية حتى يتمكن أهل القطاع من العيش كبقية أهل المعمورة. جاءت أقوال أبو راس لدى مشاركته في الوقفة الاحتجاجية على سياسة حصار غزة، وتضامناً مع المختطفين الأربعة في جمهورية مصر العربية، والتي نظمتها مؤخراً الحركة النسائية في ساحة الجندي المجهول وسط مدينة غزة، بحضور ذوي المختطفين وكوكبة من المسؤولين والسياسيين والمهتمين بملف المختطفين، بالإضافة لعدد كبير من النساء والأطر والمؤسسات النسوية العاملة في قطاع غزة. وأشار أبو راس خلال كلمته للعلاقة والعمق التاريخي الذي يجمع الشعب الفلسطيني بالأمة العربية والإسلامية، معتبراً هذه العلاقة بمثابة امتداد استراتيجي للشعب الفلسطيني، مندداً

رئيس المؤتمر وجه رسالة شكر لـ بحر التشريعي: تركيا قدمت 10 شهداء لكسر الحصار عن غزة

ممارسة الضغط على الشقيقة مصر بفتح معبر رفح بشكل كامل وعلى مدار الساعة لدخول الأفراد والبضائع، مؤكداً على خطورة استمرار إغلاق المعبر والتداعيات البالغة التي خلفها ذلك على المستويات الصحية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. ودعا بحر أبناء شعبنا الفلسطيني في كل مكان لتحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام البغيض، كما دعا سفارتنا في تركيا وكافة سفاراتنا في الخارج أن يكون لهم دور فاعل في حشد التأثير والدعم لأبناء شعبنا من أجل فك الحصار حتى نقف صفاً واحداً في مواجهة الاحتلال. ومن جانبه وجه رئيس مؤتمر فلسطيني تركيا محمد مشينش رسالة شكر وتقدير للدكتور أحمد بحر على مشاركته في المؤتمر من خلال كلمة متلفزة، وقال: توصياتكم أخذت بعين الاعتبار وأدرجت ضمن البيان الختامي للمؤتمر.

معالمها، وتهدم بيوتها، ويطرد سكانها، وتجرف مقابر الصحابة الكرام، وتحفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى، ويدخل قطاعان المستوطنين بأحاثه يومياً. وقال خلال المؤتمر "أما الحديث عن معبر رفح فهو حديث مؤلم ذو شجون، إذ بقي المعبر مغلقاً طوال العام 2015، ولم يفتح إلا بشكل استثنائي لمدة 24 يوماً فقط، فيما تم فتحه لأيام معدودات طيلة الأشهر الماضية من عام 2016، وذلك بالرغم من المآسي الإنسانية التي تسبب بها إغلاق المعبر، بما يخالف صراحة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويتناقض مع روابط الدين وقيم الأخوة والإنسانية والجوار والمصير المشترك". وأوصى بحر المؤتمر بتشكيل فرق عمل ولجان متخصصة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من أجل كشف جرائم الاحتلال أمام المحافل الدولية وملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحاكم الدول التي يسمح قضاؤها بذلك. وناشد المؤتمر في تركيا بضرورة

هنا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والحكومة التركية والشعب التركي الشقيق بمختلف أطيافه وأحزابه السياسية والفكرية بانتصار الديمقراطية التركية وإرادة الشعب التركي على دعاة الفتنة والفساد والتخريب إثر فشل الانقلاب العسكري الذي قادته زمرة خائنة لدينها وحرية ونهضة شعبها. وثمن موقفها عالياً التي قدمت فيه عشرة شهداء من أجل كسر الحصار عن غزة من خلال سفينة مرمرة عام 2010م. وأكد بحر أن الحصار المفروض ضد شعبنا لم يكن إلا لأن الشعب الفلسطيني اختار الديمقراطية النزيهة في انتخابات 2006م، وجاء بممثليه في المجلس التشريعي، فانقلبت الرابطة الدولية وأمريكا والكيان الصهيوني ومن لف لفهم على الانتخابات الحرة والنزيهة. ولفت إلى أن مدينة القدس تتعرض لأبشع مؤامرة من قبل الكيان الصهيوني فتهود وتغير

الأشقر: التشكيك في القضاء تنصل وهروب مسبق من الانتخابات



قال النائب إسماعيل الأشقر: "نحن ماضون في العملية الانتخابية وترهيب المرشحين بالصفة يؤكد أن حركة فتح لا تؤمن بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة سواء في المجالس المحلية أو غيرها من الأطر السياسية".

أكد النائب الأشقر في تصريح إعلامي أصدره مؤخراً أن استمرار ترهيب وتهديد المرشحين للانتخابات المحلية من قبل حركة فتح وأجهزتها الأمنية في الضفة الغربية يؤكد بالقطع أنها لا

تؤمن بالديمقراطية وتريد تصدير أزماتها الداخلية لعدم جهوزيتها لخوض الانتخابات، مبيناً أنه تم رصد العديد من حالات الترهيب للمرشحين سواء بقطع الرواتب أو بالسجن وغير ذلك من أنواع التهديد والوعيد.

وأوضح أن حركة حماس وبعض العائلات والفصائل قدموا شكاوى رسمية بسبب استمرار انتهاكات الأجهزة الأمنية في الضفة للعملية الانتخابية والمرشحين، محذراً حركة فتح من الاستمرار في ترهيب المرشحين، ومشدداً في تصريحه على أن حركة فتح لا تؤمن بالديمقراطية وتداول السلطة، وقال: "فتح لا تؤمن بأن الانتخابات هي الوسيلة الديمقراطية والوحيدة التي يجب من خلالها تداول السلطة وتمكين شعبنا الفلسطيني من اختيار القيادات التي تمثله".

واستنكر محاولات حركة فتح التشكيك في الحاكم والقضاء في قطاع غزة، موضحاً أن التشكيك هو محاولة للتنصل والتهرب من الانتخابات ومن نتائجها بشكل مسبق، مبيناً أن القضاء في غزة قضاء نزيه وليس قضاء حزبي أو تنظيمي ويحكم بين الناس بالعدل.

وجدد تأكيداً أن حركة حماس ماضية في العملية الانتخابية لتكريس الديمقراطية واختيار من يخدم شعبنا الفلسطيني من خلال الهيئات المحلية في الضفة والقطاع، مؤكداً أن شعبنا لن يلتفت للوراء مهما حاولت حركة فتح من خلال التهديد أو التشكيك في القضاء لأن شعبنا يدرك الأبعاد السياسية ويفهم الحقيقة جيداً.

نواب: ملاحقة الاحتلال وأجهزة أمن السلطة لمرشحي الضفة والتضييق عليهم تهديد أممي مزدوج ومرفوض

يتمتع مرشحو القوائم الانتخابية في قطاع غزة بكل حرية ويعيشون أجواء نموذجية من حيث حرية التنقل والمشاورات والالتقاء بالكوادر والشخصيات...، بينما يخضع المرشحون في الضفة الغربية لسياسة ابتزاز وتضييق وملاحقة مزدوجة يقودها الاحتلال بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، حول هذا الموضوع "البرلمان" استطلعت آراء نواب المجلس التشريعي وأعدت التقرير التالي:



النائب رياض العملة



النائب سميرة الحلايقة



النائب باسم الزعاريير

قبضة بوليسية

من ناحيته أشار النائب رياض العملة لأن الضفة الغربية منذ قدوم السلطة تعيش حالة من الترهيب والتخويف، أشبه ما تكون بالحالة أو القبضة البوليسية، منوها لتراوح تلك الحالة بين المد والجزر فإن كان هناك انتخابات بالطبع ستشتد هذه الحالة وسيكون هناك استدعاءات واعتقالات.

وأشار العملة للاتصالات التي يجريها الاحتلال مع بعض المرشحين وتهديداتهم وتخويفهم من الاستمرار بالترشح، مبيناً أن الجو البوليسي الموجود لا يسمح لا للمرشحين ولا للناخبين أو القوائم بممارسة أدني حد من الحرية.

تقاسم وظيفي

وأكد وجود تقاسم وظيفي بين الاحتلال وأجهزة أمن الضفة بهدف إفشال الانتخابات، مشيراً لأن الاحتلال والسلطة لا يسمحان بنجاح أي برنامج يتعارض مع برامجهم وبالتالي فهم يتعاونون وينسقون حملاتهم الترهيبية بحق القوائم والمرشحين الذي يعارضون سياسة التنسيق والتطبيع مع الاحتلال.

وأوضح أن الهدف من التضييق والملاحقة هو ترهيب المرشحين وبالتالي انسحابهم من السباق، أو التراجع عن أداء الدور الصحيح وإظهار حاله من النفاق السياسي في المجتمع.

ونوه قائلاً: "لا أدري قد تلغى الانتخابات أو لا يتم الاعتراف بنتائجها وخاصة إذا فازت تلك القوائم التي تدعمها حماس، مشككاً في نية السلطة تهيئة الأجواء الديمقراطية لممارسة العملية الانتخابية بشكل صحيح".

وندد العملة بممارسات السلطة وتهديدها لقرار الإلغاء أو التأجيل بدعوى أن الأمور لا تسير في صالحهم وصالح قوائم فتح، مشدداً أن فشل الانتخابات المحلية أو إلغائها سيكون له ما بعده وسيلقي بظلاله على الانتخابات التشريعية والرئاسية التي رجح أنها لن تحدث طالما أن السلطة لا ترغب بالمشاركة السياسية وافساح المجال أمام القوى والفصائل للمساهمة في إدارة البلاد وتحمل المسؤولية الوطنية في المرحلة الراهنة.

انتهاك للحريات

ومن جهتها قالت النائب سميرة الحلايقة: "يوجد غياب واضح للحريات العامة في الضفة الغربية وانتهاك صارخ للحريات يشهد بذلك عمليات الاعتقال السياسي التي قامت بها الأجهزة الأمنية في الضفة ضد أبناء حركة حماس".

وبيّنت الحلايقة أنه تم تقديم (160) شكوى ضد انتهاكات الحريات في حوالي (180) موقع انتخابي في الضفة وهذا مؤشر كاف لوجود تجاوزات بحق المرشحين والقوائم الانتخابية، مشيرة لعديد الشكاوى حول تهديدات عبر الهواتف لمرشحين أدت لانسحابهم من القوائم، وقالت: "إن التهديدات التي طالت المرشحين وعدم توفر أجواء طبيعية لممارسة الحريات وعدم وجود ضمانات لحمايتهم كلها أمور تهدد العملية الانتخابية برمتها".

الأمن المفقود

وأوضحت الحلايقة أن الأمن الشخصي للمرشحين بالضفة مفقود بفعل ملاحقة الأجهزة الأمنية والاحتلال لهم، مستشهدة بتصريح لجنة الانتخابات المعلن حول عدم قدرتها ضمان حماية المرشحين من الملاحقة أو الاعتقال، مؤكدة أن تدخل الاحتلال لا يعفي السلطة من مسؤوليتها تجاه العملية الانتخابية، متهمه السلطة ورجال أمنها بعدم توفير الأمن والأمان للمرشحين. وعلقت بأن الوضع السياسي والأمني في الضفة مختلف تماماً عنه في غزة، وأن الاحتلال أصبح يتدخل في كل الشؤون الفلسطينية وهو يستبجح الأجواء استباحة كاملة، وقالت: "إن أجهزة أمن السلطة ليست معنية بالوقوف بوجه الاحتلال خلال دخوله للمناطق وهذه الاستباحة ستؤثر بشكل مباشر على مجريات العملية الانتخابية".

وأكدت وجود مطالبات متكررة من حركة فتح لإلغاء أو تأجيل الانتخابات مع ارتفاع نسبة الشكاوى ضد قوائمها، مشيرة لقبول لجنة الانتخابات (6) شكاوى من أصل (160) شكوى مقدمة، الأمر الذي يضع العملية الانتخابية في مهبط الريح.

سياسة مرفوضة

بدوره قال النائب في المجلس التشريعي عن محافظة الخليل باسم الزعاريير إن الأجواء السائدة في الضفة الغربية عشية الانتخابات المحلية ليست إيجابية، وأن الأوضاع الأمنية المرعبة في الضفة تعتبر سياسة مرفوضة وطنياً، مشيراً لملاحقة الاحتلال والأجهزة الأمنية لأنصار المقاومة والمعارضين لسياسة السلطة الأمر الذي يشكل تهديد أممي مزدوج من السلطة والاحتلال. وأكد أن هذه التهديدات شملت المستقلين وأصحاب الكفاءة المهنية، لأن حركة حماس أعلنت عن توجيهها لدعمهم لكن التهديد طالهم بالتالي امتنعوا عن الترشح إيثاراً للسلامة الشخصية وهذا ما أحدث استنكافاً في عشرات الهيئات المحلية في الضفة.

وبين أن الذين المرشحون سيعانون في مرحلة الدعاية الانتخابية، وقد تشمل التهديدات ممثلي ووكلاء القوائم والمشاركين في الحملات الدعائية، مما سيحد من إمكانية إيصال صوت القوائم المنافسة لحركة فتح للناخبين وشرح برامجهم الانتخابية.

غزة نموذجاً

وأشار الزعاريير لضرورة أن تتحلى الضفة بما تحلت به غزة من احترام للعملية الانتخابية والعمل على تهيئة أجواء مناسبة لإجرائها واحترام الحريات العامة والديمقراطية، مستنداً بأن هناك فرق واضح بين الضفة وغزة من حيث حرية العمل والأجواء النموذجية وهذا ما أعلنت عنه لجنة الانتخابات العامة والمنظمات الحقوقية. وقال إن بدائل حركة فتح جاهزة في حالة إلغاء الانتخابات وتمثل بمراسيم أحادية وتقارير كيدية ترسخ الانقسام، وتضغط الخصوم السياسيين، ملفتاً لأن سلطة الضفة تمارس سياسة ابتزاز أهالي غزة بالكهرباء والرواتب والسفر عبر المعابر والتميز العنصري في إيصال الخدمات للبعض وحرمان البعض الآخر منها.

وأشار الزعاريير لحجج السلطة الهادفة لتأجيل الانتخابات والطعن بشرعية القضاء في غزة، محذراً من اعتداءات وانتهاكات بحق المرشحين والقوائم الانتخابية في الضفة، مؤكداً أن حركة فتح تسعى بكل الطرق للوصول لقرار إلغاء الانتخابات بعيداً عن ضوابط المنطق والسياسة والمصلحة الوطنية.

النائب الغول يستقبل وفداً من شرطة الشاطئ



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

إلى قيادة فتح... لماذا تُصرون على الضعف والتشرد

المتأمل في أوضاع حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" يرى أن قياداتها الكبيرة صاحبة النفوذ التاريخي ما زالت مصممة على إبقاء الحركة في حالة من الضعف والتشرد، دون الالتفات للمصلحة العامة للحركة أو ما يعكسه ذلك على الوضع الفلسطيني سواء محلياً أو إقليمياً أو على الحلبة والساحة الدولية، ومن هنا فإنني أتوجه بهذه الرسالة لقيادة حركة فتح لعلها تشكل حافزاً لهم للنهوض بحركتهم والمحافظة على إرثها التاريخي والنضالي وللتخلص من أرباب الفساد فيها.

أولاً: إلى الحرص القديم

لا أدري أيها السادة لماذا تعاندون حركة التاريخ ولا تؤمنون بنظرية تدافع الأجيال، ولا أعلم سبباً لبثائكم في سدارة الحركة ومقدمتها على الرغم من مرور بضعة عقود على بعضكم في هذه المكانة، وعلى الرغم من وجود عديد القيادات الحركية لديكم سواء في الضفة أو غزة أو الخارج، أو حتى السجون، وبعضهم قادرون من الناحية الحركية على تحمل أعباء المرحلة وقيادة الحركة، عليكم أن تحترموا الجيل الواعد ولا تحطموا معنوياتهم وأمالهم بمكوّنكم في أماكنكم القيادية المتقدمة لسنوات طوال، أفسحوا المجال لهم فقد يكونوا أقدر منكم وأجدر بالمسؤولية.

ثانياً: إلى الرئيس عباس

لقد أصبحت اليوم في عقدك التاسع وما زلت تطمح بمزيد من المال والجاه والسلطة والاستحواذ على الألقاب، ربما أنت الآن في الرمق الأخير من الحياة وعلى الرغم من ذلك تُصرّ على رفض كل الحلول لتبقى كل الخيوط والخطوط بيدك، أرجو أن تعلم أن بعضاً ممن حولك إن لم يكن كلهم وخاصة أولئك الذين اشتريتهم وسمنتهم بالمال السياسي يرغبون بتحقيق سياسة تدمير المعبد على من فيه.

أعلم أن رفضك لمّ الشمل لبنيك الداخلي معناه أن فتح ستبقى ضعيفة ومنهكة وتراجع يوماً بعد يوم، في حين أن القطط السمان من حولك ماضية في جمع المال وتعظيم ثروتها دون وجه حق، لا بد أن تعلم أن رفضك المصالحة مع حماس والإصرار على حصار غزة إنما يوقع الأذى على الحالة الفلسطينية برمتها ويضعف الجميع. أقترح عليك أن تتوقف أنت ومن حولك عن جمع المال وترويج الفساد في ربوع الوطن، واغتنم ما تبقى من العمر لتحقيق حلم لمّ الشمل الفلسطيني، أو على الأقل تحقيق وحدة حركة فتح المشردة المتفرقة.

ثالثاً: إلى القيادة الوسطى

القيادة الوسطى أو المتوسطة في حركة فتح عليها أن تدرك أن شرعية رئيسها قد تهاوت، وكذلك المجلس الثوري، ولم يبق من شرعية "عواجز" التنفيذية سوى وجودهم على قيد الحياة، أعلموا أن رئيسكم قد أضعاف الضفة الغربية، التي يسرح فيها اللصوص ساعين لتدمير كل ما هو جميل فيها، بل وصلوا لتدمير نسيجنا الاجتماعي بحزبيتهم المقيتة وتفكيرهم الضيق، عليكم أن ترفضوا كل الدعوات الهدامة التي لا تعترف بالإسلام كدين لبلدنا وشعبنا، ارفضوا تصريحات الرجوب وغيره القائمة على أساس التفرقة والفتنة والتكرار للهدنة العربية التي وقعها الخليفة عمر بن الخطاب مع أهل إيلياء عام 638 للميلاد. اعتذروا لشعبكم ولحزبتكم عن إساءات قياداتها المعيبة بحق أخواننا المسيحيين في فلسطين ونعتهم بأنهم جماعة "الميري كريسيس" وأنهم من بقايا الحملات الصليبية على فلسطين.

وأخيراً

أرى أنه على أبناء فتح أن يبلغوا قيادتهم أنه لم يعد مسموحاً لهذا القيادة الاستمرار في حرف البوصلة وعليهم أن يعتذروا للشعب ويحترموا نضالاته وجهاده، أو يذهبوا عن المشهد السياسي غير مأسوف عليهم لأن الشعب قد مل منهم ومن تصرفاتهم، والحالة الوطنية لم تعد تحتل مغامراتهم ولا مقامراتهم ولا مهاتراتهم وتصرفاتهم الصبانية.



تذليل العقبات التي تواجه عمل الأجهزة الأمنية، وطرح الوفد العديد من المشاكل التي تعترض عملهم من نقص الإمكانيات والميزانيات التشغيلية والأفراد، مقدرين للنائب الغول تقديمه مساعدة مالية عاجلة لقسم للمباحث، وشاكرين له حسن الاستقبال والضيافة، ومؤكدين على جهوزيتهم من أجل خدمة الوطن والمحافظة على أمن المواطن.

وشدد الغول على ضرورة أن يأخذ القانون مجراه ليتم محاسبة المجرمين ومعاقتهم على ما اقترفوه من جرائم بحق المجتمع، مؤكداً أن نواب المجلس التشريعي يشكلون سنداً وعوناً لأبنائهم في الأجهزة الأمنية من أجل استتباب الأمن والمحافظة على مجتمعنا وأبناء شعبنا. بدوره أشاد وفد المباحث بجهود النواب وتعاونهم المستمر في

استقبال النائب في المجلس التشريعي محمد فرج الغول مؤخراً بمكتبه وفداً من إدارة المباحث بمركز شرطة الشاطئ، ضم مسئول القسم ونائبه وعدد من ضباط وصف الضباط بالمركز، وناقش معهم الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على الأمن ومحاربة الجريمة قبل وقوعها، شاكرًا لهم تلك الجهود على الرغم من قلة الإمكانيات المتوفرة لديهم.



اللجان الاقتصادية والقانونية لدى المناقشة الأولية لقانون حماية المستهلك



لجنة التربية تناقش خطة عملها للمرحلة القادمة



■ تحرير ومتابعة
حسام علي أبو جججوح

■ سكرتير التحرير
نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+ 970 8 2829016

+ 970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps